إستر اتجية المقاولاتية الخضراء والجماعات المحلية رهان جديد ومقاربة متعددة لتجسيد التنمية المحلية المستدامة ورؤية اقتصادية وبيئية

The strategy of green entrepreneurship and local communities is a new bet and a multiple approach to embody sustainable local development and an economic and environmental vision.

د.بن عثمان شويح [1],*

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس (الجزائر)
hamidou.2003@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/06/26تاريخ القبول للنشر: 2023/11/11تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

يعتبر موضوع المحا فضة على البيئة في نسقه التنموي من أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في بعده الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، فهو مؤشر ايجابي للكشف عن نمو الساكنة المحلية وترقية مستواها المعيشي،هذا من جهة،ومن جهة أخرى، يمثل فضاء لنشر الثقافة البيئية المواطنة البيئية لدى المواطنين. ضمان مرافقة وخلق نوع من الشراكة والتفاعل والتكامل الوظيفي بين قطاع وزارة البيئة والطاقات المتجددة ممثلة في مؤسسات المقاولات الخضراء والهيئات المحلية لضمان التسيير الأمثل للنفايات والذي يعتبر من أهم تحديات التي تواجه هذا القطاع.

ثم إن، الهيئات المحلية فضاء يتجلى فيه تحقيق التفاعل والتعاون الايجابي بين مجهودات الدولة وهيئاتها اللامركزية بمعية الهيئات المتخصصة كالمقاولات الخضراء . وعليه،فالرهان على هذه الأخيرة قائم،تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:التنمية المحلية؛المقاولاتية الخضراء؛ البيئة؛ الاقتصاد الأخضر؛ خلق الثروة المالية.

Abstract:

The issue of preserving the environment in its developmental format is considered one of the most important topics that receive the attention of researchers in its economic, social and environmental dimensions. It is a positive indicator for revealing the growth of the local population and improving its standard of living environment for citizens. It also embodies one of the basics of the state's general policy programs and its decentralized bodies, Then, the local bodies are the ones that propose projects and that their regions are the recipients of them and the beneficiaries of the quality of their services, and a space in which the achievement of positive interaction and cooperation between the efforts of the state and its decentralized bodies is evident with the specialized bodies such as green contracting. Accordingly, the bet is

on the latter, to achieve one of the requirements of the green economy, which is represented in recycling waste and creating wealth, and then achieving sustainable local development.
Keywords: Local development; green entrepreneurship; environment; green economy; financial wealth creation.

*المؤلف المراسل: د. بن عثمان شويح .

1.مقدّمة:

لقد ازداد مفهوم اللامركزية وتطبيقاتها منذ أواخر القرن العشرين نتيجة المقاربات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يعرفها العالم، وعليه لم يعد نظام اللامركزية هدفاً في حدّ ذاته وإنّما فلسفة وإستراتيجية تنموية تتقاطع أدوارها ومخرجاتها مع عمل قطاعات أخرى ضمن إطار وظيفي تكاملي يبتغي تحقيق المصلحة العامة المتمثلة أساساً في تحسين المستوى المعيشي للساكنة المحلية من خلال التجسيد الفعلي لمختلف البرامج التنموية على اختلاف مصادر تمويلها المالي.

الجماعات المحلية الجزائرية، بعدما سجلت تطوّراً من الناحية التشريعية والبنوية من فترة إلى أخرى تبعاً لتوجهات الدولة، سمح لها أن تنفتح على قطاعات اقتصادية وبيئية تعمل وتنسق معها بمقاربة سماتها التدرج والتكيف والشراكة مع الغير.

إقليم الجماعات المحلية هي فضاءات خصبة مستقبلة للمشاريع التنموية الصديقة للبيئة، كتلك المسماة المقاولاتية الخضراء، كمشاريع مبتكرة ومبدعة تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأبعاد ومقاربات جديدة اقتصادية وبيئية وغيرها... ضمن مواصفات عالمية تكرس حقوق الإنسان وسلامة عيشه. ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال تبني ابتكار وإبداع مشاريع تنموية صديقة للبيئة، ذلك ما نراه من الأدوار الرئيسية للمقاولاتية الخضراء كمؤسسات صغيرة ومؤهلة لتجسيد الفكر المقاولاتي.

فالمقاولاتية الخضراء هي مؤسسات متخصصة حاملة للمشاريع التنموية الإستراتيجية بمفهوم جديد "مقاولاتية"، يتجاوز ذلك المفهوم التقليدي القائم على إنجاز التنمية ولو على حساب البيئة.

من البدائل الجديدة في السياسات العامة للدولة وخلق نوع من الشراكة والمرافقة بين الجماعات المحلية وباقي الفواعل التنموية الأخرى، من ذلك المقاولاتية الخضراء لتحقيق ما يسمى بالاقتصاد الأخير. وعليه، فالرّهان على نظام وعمل المقاولاتية قائم لتحقيق تناغم بين التنمية والاقتصاد والبيئة.

وعليه، سنحاول معالجة هذا التصور من خلال إبراز الإطار القانوني والتقني والفني لجوهر العلاقات وعوامل التأثير بين إستراتيجية عمل المقاولاتية الخضراء وفضاء الجماعات المحلية ضمن مقاربات ورؤية متعددة.

لإثراء هذا الموضوع، نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدة نجاعة إستراتيجية المقاولاتية الخضراء كنموذج جديد للمقاولة المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

2. الإطار القانوني والتنظيمي للمقاولاتية الخضراء

أضحت اليوم التنمية المستدامة الهدف الرّئيسي لمختلف مكوّنات المجتمع الدولي وفضاء اقتصادي تتجسد فيه مظاهر التنمية المحلية المستدامة القائمة على أساس روح المنافسة والنمو من خلال تشجيع الابتكار والإبداع.

أحدّ التوجّهات الاقتصادية العالمية الجديدة قائمة على قاعدة تنويع الاقتصاد وتوسيع دائرة المساهمين في ترقية الاستثمار، وأساس نجاح ذلك هو المقاولاتية كمؤسسات صغير منها المقاولاتية الخضراء.

فهي مؤهلة من حيث الفاعلية والتأقلم التكنولوجي السريع وتخلق بدائل للأزمات الاقتصادية العالمية، فكان الغرض من ذلك ترقية الاقتصاد الأخضر كنسيج اقتصادي متطور ومتنوّع صديق للبيئة، فهو رهان تحقيق العولمة التنموية المحلية، وهذا أحدّ إستراتيجيات السياسة العامّة للحكومة الجزائرية(فلاق، 2021، صفحة 7).

1.2 مفهوم المقاولاتية الخضراء:

المقاولاتية الخضراء كمفهوم فكري واقتصادي كان ولا زال محلّ اهتمام المهتمّين بهذه الظاهرة الاقتصادية فهي قديمة ومتجددة منذ القرن السادس عشر (ق. 16)(عمري، 2022، صفحة 4)، تجدّدها عملية صحية أساسها التكيف مع متطلّبات الاقتصاد العالمي والوطني، فهي أساس التنمية الاقتصادية وأحد مظاهر التنمية المحلية، فالتجدد لتكريس الاستدامة والفاعلية في التسيير.

المقاولاتية كتنظيم مؤسساتي قائمة على التنظيم وحسن استغلال الفرص سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وباقي المساحات التنموية.

المقاولاتية الخضراء كإرهاصات تاريخية أولى تعني ذلك الشخص الذي يتعاقد مع السلطات العمومية من أجل إنجاز عمل ما أو مجموعة من الأعمال المختلفة كالخدمات، البناء....

والشائع أنّ المقاولة ارتبط مفهومه عند عامة النّاس بأشغال البناء.

في مقام آخر، أكثر تطوّرا، يعتبرها الفقيه Schumpeter بأنّها: ذلك المقاول الذي يبدع، ويقوم باستخدام المواد المتاحة بطريقة مختلفة، يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول إلى إنتاج أكثر جودة وأقل تكلفة.

من منظور قانوني، نجد أنّ المشرع الجزائري عرّف المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنّها: عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

المقاولاتية الخضراء من مقاربة اقتصادية وبيئية كما يراها الأستاذ Berle'green entrepreneur' أنّها: تعني الحيوية والإبداع البيئي(الجودي، 2014-2015، صفحة 196).

في ذات السياق، تم توسيع استخدام مفهومها إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي لضمان خاصية الاستدامة وتحقيق القيمة الإضافية.

يقول الأستاذ "Robert Hall" أنّ المقاولاتية الخضراء هي نظام يغير الأعمال الاجتماعية والبيئية من خلال ابتكارات وإبداعات مهمة. وفرّق بين المقاولاتية التجارية الخضراء التي تسعى لتحقيق هامش من الربح فالمكاسب هنا شخصية فهي تسعى لاستمالة المستهلك لاقتناء منتوجات صديقة للبيئة، بينما المقاولاتية الخضراء تدرس الاحتياجات البيئية والاجتماعية من خلال تبني أفكار ومشاريع تنموية لها آثار استثمارية بيئية لها استدامة مالية(MUO & Azeez, 2019, p. 17).

يستلهم من اسم المقاولاتية الخضراء أنّه يستلزم التقليل من استخدام كل المواد المصرة بالبيئة وفي المقابل تثمين استخدام الموارد الطبيعية، ورسكلة وتدوير كلّ ما هو مضرّ بمجالاتها الثلاث عن طريق خلق ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد، ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة، وترسخ هذه الثقافة من خلال ثلاث فضاءات مهمة هي: العائلة، المدرسة والمؤسسة . يعتبر تعريفShein.H.Eلثقافة المقاولة أكثر التعاريف انتشارا وتداولا ويعرفها بـ: "البنية التي تتشكل من المسلمات الأساسية التي تبتكرها، تكتشفها أو تصوغها مجموعة معينة عندما تتعلم كيف تواجه مشاكل التكيف الخارجي والاندماج الداخلي، وهي مسلمات أدت دورها بشكل جيد لدرجة اعتبرت معها كشيء صالح أو كشيء يلقن للأعضاء بوضعه طريقة صحيحة في الإدراك والتفكير والإحساس في التعامل مع تلك المشاكل" . ويعرفها سامي فياض العزاوي بأنها: "مجموعة المعتقدات الخفية والظاهرة من الطقوس والشعائر والرموز التي يعتنقها المشاركون، التي يكون لها دور أساسي في كيفية ممارسة تلك الشعائر والطقوس واللغة والروتين والمنافسة ودرجة قبولهم لقاءدم ومديريهم ودرجة مشاركتهم مع قيم المنظمة كما نجد تعريف لإليوجاكJacques.Eلثقافة المقاولة حيث اعتبرها: "طريقة التفكير والسلوك الاعتيادي والتقليدي وتتميز بتقاسمها واشتراكها بين أعضاء التنظيم وتعلم تدريجيا للأعضاء الجدد قبولهم في المقاولة " . فهي تعبر عن مجموعة من الصفات والمواقف المعبرة عن الرغبة في المبادرة والمشاركة في ما يراد القيام به وتنفيذه، إذ ينظر إليها كثقافة خاصة بخلق المشروعات كونها تعمل على إنتاج الجديد وإحداث التغيير، أو كثقافة إنشاء وبناء. ويمكن تقسيم الثقافة المقاولاتية إلى ثلاثة عناصر :

- **المسبقات :** وهي مجموع المعارف المتقاسمة بواسطة أفراد، والتي يكتسبها الفرد من محيطه والتي تساعد على ظهور الاستعدادات عند الأفراد .

-**الاستعدادات:** وهي مجموع الخصائص النفسية ، المواقف والقيم التي تظهر عند المقاول (المواقف،الإبداع، الشعور بالمسؤولية، الثقة بالنفس، التضامن، الريادة،

-**مهارات الخبرة والمعرفة**: ومدى حسن التصرف مع الآخرين خاصة في العملية المقاولاتية

فالمقاولاتية الخضراء بالتعاريف والتصورات السابق ذكرها تعمل على تكريس روح المواطنة البيئية والعمل على نشر المبادئ العلمية والتكنولوجية والاقتصادية الصديقة للبيئة.

2.2علاقة المقاولاتية الخضراء بالتنمية المحلية:

النسق التنموي في رؤيته المعاصرة يشهد اهتمام خاص وغير مسبوق وتوليفه إستراتيجية بينهما، بغية تحقيق التنمية المستدامة(علي وردم، 2009، صفحة 17)(Debih, 2016, p. 159). أعتقد أنّ هذا ما يفسّر أحد الإقبالات للشركات الناشئة لولوج عمليات التنمية الخضراء، ذلك أنّ الاستمرارية والتميز والنجاح في هذا المستوى قائمة الابتكار والدفع بالتنمية إلى الأمام.

لا بأس في هذا السّياق أن نستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، لنعرّج بعد ذلك إلى العلاقة بين المقاولاتية الخضراء وعوامل التأثير والتأثر بينهما.

التنمية المحلية: هي القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية التي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكوّنات للمجتمع المحلي، فهي تهدف إلى ترقية المستوى المعيشي للساكنة المحلية على عدة مستويات(حسن بهلول، 1999، صفحة 29)، هذا من مطامح الأدبيات الحديثة في الاقتصاد والإدارة فيما يتعلق بظاهرة التنمية المحلية ومراميها المختلفة(التابعي، 1993، صفحة 23)، سعياً منها لتحقيق الرشادة الاقتصادية والحكامة في التسيير ذلك أنّ المسار التنموي ينطلق من القاعدة المحلية ليتسع مداه في صور تكاملية وبنائية حتى يصل إلى مستوى شمولي من خلال التنمية الوطنية(عجرم، 2006)الشاملة والمستدامة.

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكوّنات الرّئيسية وهي الأفراد (الساكنة المحلية)، الإقليم والمؤسسات، من ذلك المقاولاتية الخضراء، فلا يمكن لعاقل أن يتصوّر إنجاز أيّ مشروع تنموي على اختلاف طبيعته (صناعي زراعي خدماتي...) ومصدر تمويله، أن ينجز خارج إقليم بلدية ما أو ولاية ما، فأقاليم الجماعات المحلية هي المستقبلة للمشاريع وتوفر الأوعية العقارية لإنجازها، وكثيراً ما ترافق المؤسسات صاحبة المشروع، والمقاولاتية الخضراء(مسيخ و لخضاري، 2019، صفحة 42)أحد صور تجسيد التشاركية التنموية المحلية.

وعليه، فالمقاربة بين المقاولاتية الخضراء والتنمية المحلية قائمة على مدى جودة أفكار ومشاريع الأولى (أي المقاولاتية) ومدى قابليتها للإنجاز وتحقيق غايات التنمية الإنسانية بالنسبة للثانية (أي الجماعات المحلية)، فرأس المال هو مجموعة الأفكار والمعارف كموارد إستراتيجية مستدامة منها الاقتصاد الأخضر(بن قدور و بلخير، 2017).

3. المقاولاتية الخضراء والجماعات المحلية فضاء لتجسيد مقاربات اقتصادية وبيئية

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على مكوّناتها الذاتية، وهي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم لبعدها الاقتصادي والبيئي، وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية والتي تقتضي الديمومة والاستمرار.

1.3 المقاولاتية الخضراء والتنمية المحلية مقاربة اقتصادية:

كثير من دول العالم بما فيها الجزائر تطرح اليوم إشكالية الاستفادة الاقتصادية "التنمية الاقتصادية" من إنجاز المشاريع التنموية ومخلفاتها كتطور إيجابي لما يسمى بالاقتصاد الأخضر(معراج و ريغي، 2021، صفحة 23)، ووضع إستراتيجية للاستفادة من التنمية السياحية والحضرية والريفية للاستفادة من رسكلة مخلفات الإنجاز وإعادة تدويرها .

الكثير من المشاريع التنموية لم تأخذ في الحسبان في بداية المصادقة عليها واختيارها كأولوية، ثم وضعها موضع التنفيذ والخدمة إلى معايير "الجودة الاقتصادية" لهذه المشاريع، فالتنمية اقتصرت على الإنجاز دون مراعاة البعد الاقتصادي(شريفي، 2009، صفحة 37)وإمكانية الاستفادة من مخلفات التنمية، هذا التصرف أضحى من الممارسات التقليدية، تجاوزها الزمن وأفضت إلى نتائج جدّ سلبيّة.

في حين الرؤية الاقتصادية الحديثة قائمة على إيجاد الحلول وإمكانية تثمين واستغلال ما وُجد في إطار تكريس إستراتيجية ما يسمى بـ"الاقتصاد الأخضر"(عبد الهادي، 2017، صفحة 568)كنشاط اقتصادي صديق لبيئة لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة، أولت لها الحكومة الجزائرية اهتماماً خاصاً، فأوكلت لها مرافقة تشريعية وتنظيمية واتخاذ تدابير استعجاليه تحفيزية في مجال الإعفاء من الضرائب لتشجيع الاستثمار والدفع بعجلة التنمية.

من الآثار الإيجابية لذلك على المستوى الاجتماعي خلق فرص ومناصب عمل جديدة وإشراك نظام المقاولاتية من المادة رقم 61 من التعديل الدستوري المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج.ر.ج.ج. عدد 82 لسنة 2020الخضراء في الحراك الاقتصادي. في هذا السياق، الاقتصاد الأخضر والتنمية المحلية هي علاقة الجزء من الكلّ، إن الاقتصاد الأخضر طريق لتحقيق التنمية المستدامة يتأثر ويؤثر، من مخرجات تلك العملية تحسين المستوى المعيشي للساكنة المحلية ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق الثروة الاقتصادية.

من هذا المنطلق يمكن القول ان تطبيقات نماذج المقاولاتية الخضراء أصبح يشكل بديلا حقيقيا لتحقيق مستويات وإبعاد التنمية المستدامة في الوقت التي أضحت إستراتجية التنمية المستدامة تركز على سلوكيات المستهلك لاستمالته لشراء واقتناء منتجات اقتصادية تراعى فيها القواعد الصحية و البيئية الأمر أللذي جعل المنظومة الاقتصادية تراهن على مدى مدى قابلية البون لاستهلاك منتوجاته .

ضمن هذا الطرح تعمل المقاولاتية الخضراء كآلية ابتكار ذات جودة عالية للارتقاء بالمشروعات والمؤسسات الناشئة وذلك لتقديمها نموذج متكامل من الخدمات التي تهدف الى احتضان ودعم عما المؤسسات الناشئة في مجال حماية البعد الاقتصادي للتنمية والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة .

وضمن مقاربات ورهان جديد،أيضا تطمح الجزائر على أن تسلك أسلوب الطاقات المتجددة لإ يجاد حلول شاملة ودائمة للتحديث البيئية وحفاظا على الموارد الطاقوية لأحفورية، وقد مهدت لهذا انطلاق برامج طموحة لتطوير الطاقات المتجددة .وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويمكن للجزائر استغلال قدراتها ومواردها الطبيعية المتجددة للمنافسة والتقدم في عصر الطاقة الجديدة المستدامة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالتحول الطاقوي بعد أن أصبحت التنبؤات بالتخلي عن المحروقات واقعا بعد نزول أسعاره وأبت الإسراع في تنفيذ البرامج الطاقوية أمرا أكثر من ضرورة.

يمكن للطاقات المتجددة أن تلعب دورا محوري في رفع أداء الاقتصاد الوطني الجزائري وأن تكون فرصة حقيقة لتنويع الاقتصاد الوطني وأن تسهم في التخلي عن تصدير المحروقات التي لا تعرف استقرارا في أسعارها وترهن اقتصاد بلد أبسره، ان تحقيق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة له أهمية بالغة فهو برنامج طموح يمكن أن يتدارك جميع النقائص وتخطي كل العقبات التي عطلت هذا المشروع الطاقوي. ولعل استحداث محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية سنة 2020 أن يكون نقطة تحول في تسريع الانتقال الطاقوي بتشجيع الاستثمارات وإشراك المؤسسات الخاصة في هذا المجال ، كالمؤسسات المقاولاتية الخضراء إذ تمثل هذه الهيئة أداة لدعم تنفيذ وتقييم للسياسة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

2.3 المقاولاتية الخضراء والتنمية المحلية مقاربة بيئية:

في ظل تزايد المخاطر والتحديات البيئية لعدة عوامل مباشرة وغير مباشرة كتغير المناخ والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، تحول اهتمام الباحثين في مجال البيئة إلى كيفية خلق فضاء اقتصادي صديق لها، كأحدّ الحلول الناجعة للحدّ من تحديات المخاطر الذي تهدّد البيئة(قحام و شرقرق، 2016).

أحد هذه الرهانات الجديدة، هو الاعتماد على أسلوب المقاولاتية الخضراء كأحد الآليات المستدامة، لتجسيد ذلك يتم الاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الوطنية والمحلية، وفضاء الحقول العلمية والمعرفية الأخرى كمؤسسات التعليم العالي الجامعات والمعاهد.

في هذا المقام، نسجل وبكل أسف غياب الرؤية الإستراتيجية البيئية في كثير من المشاريع التنموية المحلية، إذ قلّما يُستشار قطاع البيئة على المستوى المحلي في هكذا مشاريع بدءاً من اختيار المشروع مروراً بمرحلة الإنجاز والاستلام.

غياب هذا القطاع أو تغيّبه أثّر سلباً على الالتزام البيئي والإخلال به نتج عنه مخاطر وكوارث بيئية(ساحل و طالبي، 2008، صفحة 42)، كلّفت ميزانية الدولة اعتمادات مالية كانت في غنة عنها، وأثرت سلباً على الصحة العامة للمواطنين، فمن يتحمل المسؤولية البيئية؟

حالياً، لعلّ المخرج من ذلك هو إشراك المقاولاتية الخضراء، فعملها تطوعي أكثر من إجباري في غياب ثقافة بيئية من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج. عدد 43 لسنة 2003.

في هذا السياق من الواجب علينا الإشارة الى موضوع جمع النفايات المنزلية وكيفية ادرارة نفاياتها تقوم وزارة البيئة برسم الاستراتيجيات المتعلقة بتسيير مختلف أنواع النفايات، غير أن مهمة التنفيذ تشترك فيها وزارة الداخلية التي تضطلع على توجيه البلديات على المستوى الوطني بتنفيذ القوانين سارية المفعول، فالبلدية لها دور مهما بإشرافها على عمليات الجمع والنقل للنفايات المنزلية كما يمكنها أن توكل هذه المهمة للمؤسسات العمومية أو الخاصة. تلعب وزارة الصحة دورا هاما في تسيير النفايات الاستشفائية التي تصنف كنفايات خاصة وخاصة خطرة بتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية بالوسائل الضرورية لمعالجة هذا النوع من النفايات، كما تتدخل وزارة الفلاحة في جانب النفايات الناجمة عن المبيدات المستعملة في الزراعة.فالأمر يستدعي العمل و التنسيق بين جميع القطاعات الفاعلة على المستوى المحلي .

انطلاقاً من هذه المقاربة، فإنّ المقاولاتية الخضراء هي نشاط اقتصادي تؤثر منتجاته وخدماته على طرق إنتاجه، وعليه يستوجب على قطاع البيئة تقديم حلول إيكولوجية مبتكرة مرافقة للعمليات الاقتصادية والتنموية، تكرس روح المواطنة البيئية.

بعض الاقتراحات التي نراه فاعلة :

1 - الجانب البيداغوجي العلمي و التكوين

تدعيم الجهود لضمان المرافقة البيداغوجيا والعلمية والتكوينية للطالب الجامعي من خلال تفعيل عمل ما يسمى ب " دارالمقاولاتية " الموجودة على مستوى كل جامعة أو" الصالون العلمي للطالب " فضاء من خلاله يعرف الطالب كيفية بلورة فكرة مشروعه وابتكاراته بالعمل والتنسيق مع الأساتذة المؤهلين لذلك ورؤساء المشاريع والمخابر العلمية بالجامعات بصفته حامل للمشروع المقاولاتي .

2 - الاطار القانوني و التنظيمي

ضمان المرافقة القانونية والتنظيمية لتسهيل عمل المؤسسة المقاولاتية الخضراء. معرفة الاجراءات القانونية لكيفية إنشاءها ودائر عملها والتعريف بكل الفاعلين في هذا الميدان المؤسسات المالية والاقتصادية وهيئات المجتمع مدني وكذا هيئات الجماعات المحلية وباقي المديريات القطاعية المحلية

الفاعلة في التنمية المحلية المستدامة كمصادر تمويل مالي خارجي و مؤسسة . CNAC . ENSEJ والبنوك والتعريف بالتحفيزات المالية المخصصة لهذه المشاريع لتعزيز روح المقاولاتية.

3 - توحيد الجهود والتنسيق بين القطاعات

اعتقد أن العبرة ليست فقط بإنشاء مقاولاتية خضراء والعمل على تحصيل الآثار الايجابية للاقتصاد الأخضر .إنما الغاية والمصلحة الفضلة والمشتركة هو العمل على خلق الاندماج المستدامة بين القطاعات على المستوى المحلي الكل في نطاق اختصاصه وليتأتى ذلك الابالعمل والتنسيق بين الفواعل المشتركة المحلية وقدرة مؤسسات المقاولاتية الخضراء على التكيف و الانسجام مع متغيرات ومتطلبات المستجدات الاقتصادية والتنموية للبلاد.

الخاتمة:

من خلال ماتمّ الإشارة إليه أعلاه الاقتصاد الأخضر الذي جاء كمقاربة جديدة في ظل أزمات اقتصادية وبيئية واجتماعية يحاول أن يجد لها حلا من خلال تغيير جذري للمفاهيم المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك بطريقة مغايرة عما دأب عليه الاقتصاد البني الذي يرسخ فكرة ارتباط ه مساهمة الانسان و الناتج المحلي الاجمالي للدول .يهدف الاقتصاد الأخضر إلى محاربة الفقر ورفع معدلات النمو ويراهن على ذلك من خلال تخضير الكثير من القطاعات وإشراك الجميع من مؤسسات في القطاع العام والخاص والمنظمات والمجتمع المدني، كما يمكن للأفراد بتغيير أنماط حياتهم وجعلها أكثر استدامة من احداث الفارق وجعل العالم ككل ينعم بخيراته دون التعرض إلى مزيد من ظواهر تلوث الجو والمحيط.

استخلاصاً ممّا سبق عرضه، من تحديد للمفاهيم وإبراز الرهانات والمقاربات المتعددة لتجسيد التنمية المحلية وفواعل تأثيرها وتأثرها مع المقاولاتية الخضراء، أفضى ذلك إلى أنّ كلاهما يهدفان إلى خلق النمو الاقتصادي وخلق الثروة، وهذه أحد التحديّات الرّئيسيّة للتنمية المستدامة.

بشكل عام، نرى أنّ الجزائر حققت نتائج يمكن استحسانها وتثمينها فيما يتعلق بالاقتصاد الخضر والتنمية المستدامة، غير أنّ هناك عوائق وإكراهات تحول دون التحقيق النموذجي للأهداف وهذا شيء طبيعي.

قائمة المصادروالمراجع

الكتب:

1. أيوب مسيخ وصالح لخضاري، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مدخل مختصر، دار النور للنشر، سنة 2019.

2. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، 2009.
3. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، سنة 1993.
4. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأوّل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
5. محمد فلاق، زيادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد، فواصل للنشر والإعلام، غرداية، الجزائر، سنة 2021.
6. معراج هواري، صارة ريغي، مدخل للمقاولاتية، فواصل للنشر والإعلام، غرداية، سنة 2021.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. الجودي، محمد، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، سنة 2015/2014.

المجلات:

1. أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، www.ULUM.NL، سنة 2009.
2. أشواق بن قدور، محمد بلخير، أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، عدد 11، تمنراست- الجزائر.
3. عبد الهادي مختار، الاقتصاد الخصر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، جوان 2017.
4. عمري حدة، المقاولاتية الخضراء في الجزائر، بين الواقع والتحديات، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد: 11، عدد 02، سنة 2022.
5. قحام وهيبة، شرقرق سمير، الاقتصاد الخضر، لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل "مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
6. محمد ساحل، محمد طالبي، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2008.
7. MUO, I., Azeez, A. ; Entreprenariat vert, Revue de la littérature et programme de recherche, année 2019.

8. Hatem Debih, Le processus de décentralisation et le développement local en Algérie : défis et perspectives, majalet El Oustad El Bahitte, les études droit et politique, V.2, N°01.

المؤتمرات:

1. نهى الغضبي عجرم، ورقة عمل بعنوان: "دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات 26 و27 مارس 2006.

الدساتير:

1. التعديل الدستوري المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج.ر.ج.ج. عدد 82 لسنة 2020.

القوانين:

1. القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج. عدد 43 لسنة 2003.